

التعريف الثالث: تعرف المؤسسة على أنها مجموعة وسائل بشرية ومالية تستخدم بعضها مع بعض من أجل تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله.¹

التعريف الرابع: المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين الهدف منه إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل عليه من الفرق بين الإيراد الكلي الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها وتكاليف الإنتاج.²

وعليه يتبين لنا أن المؤسسة الاقتصادية تتولد عنها الشخصية القانونية المستقلة من حيث إمتلاك الحقوق والصلاحيات وأيضا الإلتزامات والمسؤوليات المترتبة عنها وهذا حسب الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة، وفي هذا الصدد نجد أن المشرع الجزائري قد فرق بين المؤسسات حسب شكلها القانوني وموضوع نشاطها.

2.3 تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

تصنف المؤسسة الاقتصادية إلى عدة تصنيفات وفق معايير معينة، وذلك لإختلاف

أشكالها وتعددتها ويمكن تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب المعايير التالية:¹

- حسب المعيار القانوني.
- حسب معيار الملكية.
- حسب معيار الطابع الإقتصادي.

أولاً: تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني

طبقاً لهذا المعيار فإنه يمكن تقسيم المؤسسات إلى قسمين: مؤسسات خاصة ومؤسسات عامة أو عمومية.³

أ) المؤسسات الخاصة: تخضع هذه المؤسسات إلى القانون الخاص وتتخذ بدورها أشكالاً متعددة ويمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين:

- 1) **المؤسسات الفردية:** وهي التي تنشأ عن شخص يعتبر رب العمل، يقوم بجمع عوامل الإنتاج، ويأخذ هذا النوع من المؤسسات أشكالاً متباينة من مؤسسات إنتاجية إلى وحدات حرفية، تجارية وفنادق.... الخ

2) **المؤسسات الجماعية (شركات):** في هذا النوع من المؤسسات التي تنفرع إلى عدة أقسام يتوزع فيها التنظيم أو التسيير ورأس المال على أكثر من شخص، ويمكن تقسيم هذه الشركات إلى ثلاث أقسام:

• **شركات الأشخاص:** يمكن إختيار هذه الشركات على أنها إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية حيث تسمح بتجميع رؤوس الأموال وبالتالي إحتلال أكبر مجال للنشاط الإقتصادي، نجد من بين هذه الشركات:

شركات التوصية البسيطة، شركات التضامن، شركات المحاصة.

• **الشركات ذات المسؤولية المحدودة:** حسب القانون التجاري الجزائري فإن هذه الشركات تؤسس بين شركاء لايتحملون الخسائر إلا في حدود ماقدموه من حصص، كما أنها تتميز بمحدودية رأسمالها، وتتكون الإدارة فيها من شريك أو أكثر، أو من طرف شخص خارجي عنهم، إذ يرأس الإدارة ويقوم بجميع الأعمال ويكون التصويت واتخاذ القرارات في هذا النوع من الشركات تبعا لعدد الحصص التي يشارك بها كل مساهم.

• **شركات الأموال:** وهي شركة تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأسمالها على شكل أسهم وتكون قيمة هذه الأخيرة متساوية وقابلة للتداول، والمساهم لايتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة الأسهم التي يشارك بها، أي تكون المسؤولية محددة بمقدار هذه الأسهم، وتمتاز هذه الشركات بسهولة رأسمالها، وتجنيذ رؤوس الأموال معتبرة بعد الإتفاق بين مؤسسيها، الذين يوفرون جزءا معين من رأس المال، ثم يطرح للإكتتاب العام.

ب) **المؤسسات العامة أو العمومية:** هي مؤسسات تابعة للدولة أو القطاع العام وتخضع للتشريعات الخاصة به.

ثانيا: تصنيف المؤسسات حسب طابع الملكية

تبعاً لهذا المعيار يمكن تقسيم المؤسسات حسب الملكية إلى:⁴

1- **المؤسسات العمومية أو العامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى الدولة، فلا يحق للمسؤولين التصرف بها كيف ما يشاءون، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة

على ذلك، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهات الوصية ونجد فيها نوعين من المؤسسات وهي:

مؤسسات تابعة للجماعات المحلية، المؤسسات تابعة للوزارات.

وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الإقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع، وليس هناك أهمية كبيرة للربح وإنما تعمل من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة بمعنى تحقيق أقصى إنتاج أو تحقيق نصيبها المحدد من الخطة الوطنية ومن خلال ذلك يمكن أن تحقق الربح.

2 - المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتهم للفرد أو مجموعة الأفراد شركات أشخاص، شركات أموال.

3 - المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.

ثالثا: تصنيف المؤسسات حسب طابع النشاط الإقتصادي إلى:

تصنف المؤسسات حسب النشاط الإقتصادي إلى :

- 1) المؤسسات الصناعية: وهي التي تقوم بإجراء معالجات أو تعديل على المواد الأولية بحيث تؤدي إلى تغيير شكل المواد لتصبح هذه الأخيرة منتجات جديدة، كما تشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعات مختلفة.
- 2) مؤسسات خدماتية: هذه المؤسسات لا تنتج سلعا ملموسة، وإنما تقدم خدمات معينة لزبائنها مقابل إيراد مالي، كالنقل بمختلف فروعها، البريد والمواصلات المؤسسات الجماعية وغيرها.
- 3) مؤسسات إستخراجية: تختص باستخراج المواد الطبيعية من باطن الأرض أو من على سطحها، كذلك من الأنهار، البحار، المحيطات.
- 4) مؤسسات فلاحية: وتجمع لمؤسسات المختصة في كل من الزراعة المختلفة أنواعها ومنتجاتها، وتربية المواشي حسب تفرعاتها أيضا، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري وغيره من النشاطات المرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية القريبة للإستهلاك.

5) المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري ك شراء سلع أو إعادة بيعها كمؤسسات الجملة ومؤسسات التمويل.

3.3 خصائص و أهداف المؤسسة الإقتصادية 5

أولاً: خصائص المؤسسة الإقتصادية: يمكن حصر خصائص المؤسسة الإقتصادية فيما يلي:

- المؤسسة الاقتصادية شخصية قانونية مستقلة من حيث إمتلاكها حقوقاً و صلاحيات، من حيث واجباتها ومسؤولياتها.

- القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء وقادرة على تكييف نفسها على الظروف المتغيرة.

- التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى لتحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج وتحقيق رقم أعمال معين.

- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات أو إما عن طريق الإيرادات الكمية أو عن طريق القروض أو عن طريق الجمع بين كل هذه العناصر أو جزء منها حسب الظروف.

- المؤسسة وحدة إقتصادية أساسية في المجتمع الإقتصادي فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق للكثير من الأفراد.

ثانياً: أهداف المؤسسة الإقتصادية

تسعى المؤسسة من خلال نشاطها لتحقيق أهداف تختلف باختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة ميدان نشاطها وتتمثل هذه الأهداف في: ⁶

- أهداف إقتصادية .

- أهداف إجتماعية .

- أهداف ثقافية ورياضية .

- أهداف تكنولوجية.

أ) الأهداف الإقتصادية للمؤسسة الإقتصادية: ومن ضمن هذه الأهداف نذكر منها:

1 - تحقيق الربح

إن استمرار المؤسسة في الوجود، لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسيع نشاطها للسمود أمام المؤسسات الأخرى، في نفس الفرع أو القطاع الإقتصادي.

2 - تحقيق متطلبات المجتمع

إن تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة فيه سواء على مستوى المحلي أو الوطني أو الجهوي أو الدولي.

3 - عقلنة الانتاج

يتم ذلك بالإستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج و رفع إنتاجياتها، بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط أو البرامج، و بذلك فإن المؤسسة تسعى إلى تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية و المالية لأصحابها من جهة و المجتمع من جهة أخرى.

ب) الأهداف الإجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

1 ضمان المستوى المقبول من الأجور

يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، و يعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا و شرعا و عرفا، إلا أن العمال يعتبرون العنصر الحيوي والحي في المؤسسة.

2 تحسين مستوى معيشة العمال

إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات متزايدة باستمرار، بظهور منتجات جديدة بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم و لتغير أذواقهم وتحسنهم، و هذا ما يدعو إلى عقلنة وتحسين الإستهلاك الذي يكون بتتويج وتحسين الإنتاج، و توفير إمكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعامة من جهة، و للمؤسسة من جهة أخرى.

3 إقامة أنماط استهلاكية معينة

تقوم المؤسسات الإقتصادية عادة التصرف في العادات الإستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، و ذلك بتقديمهم لمتوجات جديدة أو بواسطة التأثير في أدواتهم عن طريق الإستثمار والدعاية سواء لمنتجات قديمة أو جديدة، وهذا يجعل المجتمع يكسب عادات إستهلاكية قد تكون في غير صالحها، إلا أنه غالبا ما تكون في صالح المؤسسات.

4 توفير تأمينات ومرافق للعمل

إذ تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات والصحة كالتأمين ضد حوادث العمل، وكذا التقاعد، كما أنها تخصص مساكن إيواء سواء كانت وظيفية منها أو العادية لعمالها بالإضافة إلى المرافق العامة مثل التعاونيات الإستهلاك والمطاعم.⁷

5 إمتصاص الفائض من العمالة

أي تهدف المؤسسة إلى التشغيل الكامل لأفراد المجتمع وذلك للحد من البطالة.⁸

ج) الأهداف الثقافية والرياضية

في إطار ما تقدمه المؤسسة للعمال نجد الجانب الترفيهي و التكويني كما يلي:⁹

1- توفير وسائل ترفيهية و ثقافية

تعمل المؤسسات الخاصة على إعتياد عمالها من الإستفادة من وسائل الترفيه و الثقافية التي توفرها لهم ولأولادهم من مسرح ومكتبات و رحلات، نظرا لما لهذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري مما ينعكس على عمله وأدائه داخل المؤسسة.

2 - تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى

مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج و زيادة تعقيدها، فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد، تدريبيا كفيلا بإعطائهم إستعمال هذه الوسائل بشكل يسمح إستغلالها إستغلالا عقلانيا، كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحيانا، مما تضطر للمؤسسة على إعادة تدريبهم عليها أي على الطرق الحديثة في الإنتاج أو التوزيع، وهو ما يدعى بالرسكلة.

3- تخصيص أوقات للرياضة

تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، خلال يوم العمل، هذا بالإضافة إلى إقامة مهرجانات للرياضة العمالية مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة و يتخلص من الملل الذي عادة ما يصيب الإنسان العامل في مختلف المناصب ليؤدي دورًا كاملاً في الإنتاج.

د) الأهداف التكنولوجية

بالإضافة إلى السابق فإن المؤسسة الإقتصادية تؤدي دورا هاما في الميدان التكنولوجي نذكر منها: 10

1- البحث والتنمية

مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وتخصص لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح وهذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طرديا معها.

2- المساعدة على تنفيذ السياسة التنموية للدولة

وذلك من أجل تحسين وتنسيق الجهود بين المؤسسات من خلال تطوير وإدخال الوسائل التكنولوجية.

الهوامش :

- 1- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص: 2.
- 2- إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 2.
- 3- عمار صخري، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2، 1993، ص: 26.
- 4- ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص: 71.
- 5- عمار صخري، مرجع سابق، ص: 28-29.
- 6- ناصر عدنان الشريف، أصول المحاسبة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 19.
- 7- عمار صخري، مرجع سابق، ص: 25-26.
- 8- عبد الرزاق بن حبيب، إقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 144.

- 9 عبد الرزاق بن حبيب, مرجع نفسه، ص:144.
- 10 اسماعيل عرابجي، مرجع سابق ، ص:12.
- 11 ناصر دادي عدون، مرجع سابق ، ص:71.
- 12 عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق ،ص: 144 .